

الحدود المغربية أقرب من «سد النهضة»

خير الله خير الله

إعلامي لبناني

مرّة أخرى، يؤكد العاهل المغربي الملك محمد السادس أن همة الأول هو المغرب والمواطن المغربي، إضافة إلى الاستقرار في منطقة المغرب العربي وجوارها. في خطاب الذكرى الثانية والعشرين لعيد العرش، ركّز العاهل المغربي على نقطتين أساسيتين: تتعلق النقطة الأولى بالمغرب نفسه وجائحة كوفيد - 19 ونجاحه في مواجهتها بما سمح ببدء التعافي الاقتصادي.

تتعلق النقطة الثانية بالعلاقة مع الجزائر التي يهيم الاستقرار فيها المغرب. ثمّة دعوة مغربية جديدة، واضحة ومباشرة، إلى الجزائر كي تعتمد المنطق بعيدا عن عقدة المغرب مع ما يعنيه ذلك من إعادة فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ العام 1994.

كان المغرب كلّ مجندا في مواجهة كوفيد - 19. سمح ذلك للملك محمد السادس بالقول إنه "بفضل هذا المجهود الوطني الجماعي، يسجل الاقتصاد الوطني مؤشرات إيجابية على طريق استعادة قدراته الكاملة. إنها مرحلة صعبة علينا جميعا، وعلى شخصيا وعلى أسرتي، كباقي المواطنين، لأنني عندما أرى المغاربة يعانون أحس بنفس الأم، وأتقاسم معهم نفس الشعور. ورغم أن هذا الوباء أثر بشكل سلبي على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وعلى الأوضاع المادية والاجتماعية للكثير من المواطنين، حاولنا إيجاد الحلول للحد من آثار هذه الأزمة".

لا يفضل الملك محمد السادس بين "مبادراته التنموية على المستوى الداخلي" من جهة وبين "حرص المغرب بالعزم نفسه على مواصلة جهوده الصادقة من أجل توطيد الأمن والاستقرار في محيطه الأفريقي والأوروبي - متوسطي، خصوصا في جواره المغربي"، من جهة أخرى.

قال في هذا المجال إنه "إيماننا بهذا التوجه، فإننا نجد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر للعمل سويا، دون شروط من أجل بناء علاقات ثنائية أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار. ذلك لأن الوضع الحالي لهذه العلاقات لا يرضينا، وليس في مصلحة شعبيينا، وغير مقبول من طرف العديد من الدول. ففقتنا أن الحدود المفتوحة هي الوضع الطبيعي بين بلدين جارين وشعبين شقيقين".

لم يخف أنّ "ما يمس المغرب سيؤثر أيضا على الجزائر لأنهما كالجسد الواحد. ذلك أن المغرب والجزائر يعانيان معا من مشاكل الهجرة والتهريب والمخدرات، والاتجار في البشر. فالعصابات التي تقوم بذلك هي دونها الحقيقي والمشارك. وإذا عملنا سويا على محاربتها، سنتمكن من الحد من نشاطها، وتجفيف منابعها. ومن جهة أخرى، نتأسف للفتور الإعلامي والدبلوماسي التي تعرفها العلاقات بين المغرب والجزائر، والتي تسيء إلى صورة البلدين، وتترك انطباعا سلبيا، لاسيما في المحافل الدولية. لذا، ندعو إلى تغليب منطق الحكمة والمصالح العليا من أجل تجاوز هذا الوضع المؤسف الذي يضيع طاقات بلدينا، ويتنافى مع روابط المحبة والإخاء بين شعبيينا.

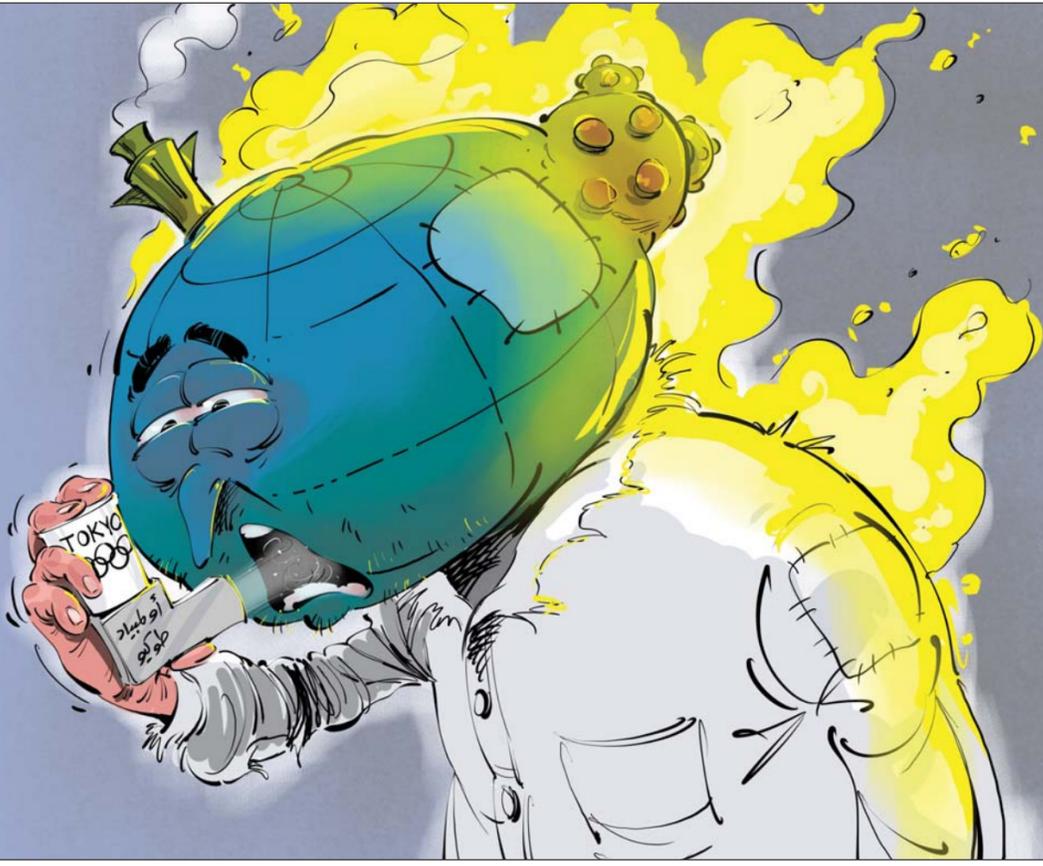
فالمغرب والجزائر أكثر من دولتين جارتين، إنهما توأمان متكاملان. لذا، أدعو فخامة الرئيس الجزائري للعمل سويا في أقرب وقت يراه مناسبا على تطوير العلاقات الأخوية التي بناها شعبنا عبر سنوات من الكفاح المشترك".

ما ورد على لسان العاهل المغربي كلام منطقي ووصف دقيق للواقع، الحدود الجزائرية - المغربية مغلقة منذ العام 1994. كيف يمكن تفسير الرفض الجزائري لإعادة فتح الحدود وكان العالم يراوح مكانه وكان شيئا لم يتغير منذ 1994؟

تصعب الإجابة عن هذا السؤال وعن غياب المنطق الجزائري بالحدود الدنيا للمنطق. إننا أمام منطق أعوج يقوم على فكرة أن كل ما يضر بالمغرب يفيد الجزائر. إلحاق الضرر بالمغرب همّ جزائري، حتّى لو كانت الجزائر تتعرض لضرر أكبر من الذي يلحق بالمغرب. لا إدراك في الجزائر لواقع يتمثل في أنّ هناك شيئا اسمه المنطق وأنّ الهرب إلى "سد النهضة" ليس منطقيا. المنطق يقول إن هناك مصالح متبادلة بين الجانبين المغربي والجزائري. يحتم المنطق الذهاب إلى الممكن بدل الهرب إلى المستحيل.

الممكن هو الإنفتاح على المغرب من دون عقد والاستفادة من كل الإنجازات المغربية، بدءا بالحصول على اعتراف أميركي بمغربيّة الصحراء، وصولا إلى نجاح المملكة في حريتها على كوفيد - 19، في حين لا تزال الجزائر تعاني من أزمة أكسجين.

عندما تسيطر مثل هذه العقلية على سلوك النظام الجزائري، لا يعود من مجال المنطق يقول، أول ما يقول، إن الحدود مع المغرب أقرب بكثير من "سد النهضة"!



العرب

غباء الإخوان أم ذكاء الخصوم

محمد أبو الفضل

كاتب مصري

تتعامل جماعة الإخوان في دول مختلفة وفقا لصيغة من ليس معنا فهو ضدنا، وتظهر هذه المسألة في تحركاتها الفردية والجماعية وعلى المستوى القطري أو التنظيم الدولي للإخوان، وحتى لو دفعنا انتهازيتها للتعامل مع من هم في عداد خصومها فنسحقها القيمي يأخذ ذلك في الاعتبار ولا تمنحهم ثقته مهما كانت درجة التوافق حول المصالح إلا من خلال قياس مدى الالتزام الديني الذي يعزز الثقة كلما كان كبيرا، والعكس صحيح.

بدأت هذه الصيغة واضحة في أكبر أزمته وأجهتها الجماعة في مصر ثم تونس، فقد بنت ثقته في الرئيس المصري الحالي عبدالفتاح السيسي عندما كان رئيسا لجهاز المخابرات الحربية بناء على ما تسرب إلى قياداتها من معلومات حول التزامه الديني ومواقفه على أداء صلواته في مواجعتها وهي سمة لدى شريحة كبيرة من المصريين ورجال القوات المسلحة تحديدا.

قادت هذه الصفة بشكل رئيسي إلى الوثوق كثيرا في اللواء السيسي وعينه الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي وزير الدفاع خلفا للشهير محمد حسين طنطاوي وانتقاما منه معتقدا أن الملتزم دينيا سيكون بطبيعته داعما لجماعة الإخوان وهي في قمة السلطة بمصر، متجاهلة أن السيسي عمل مع طنطاوي في المؤسسة العسكرية العريقة وكان مديرا لمكتبه لفترة طويلة.

تكرر الحكم تقريبا بنفس الطريقة على الرئيس التونسي قيس سعيد وزادت ثقة حركة النهضة الإخوانية فيه لما عرف عنه من التزام ديني واضح ولغة عربية فصيحة، فأبدت حرصا على التعاون معه باعتباره من الركائز التي يمكن أن تعتمد عليها الحركة الطامحة للسيطرة على مفاصل السلطة من خلال ثلاثية البرلمان والحكومة والرئاسة. عدت تعليقات وتصريحات قيادات وكوادر إخوانية مزايا وأهمية السيسي كحليف للجماعة في مصر، وأعيد الأمر مع الرئيس قيس سعيد في تونس، مع فارق المنصب في الحالتين، إلى أن دعم الأول الثورة الشعبية في مصر وقاد عملية التغيير القوي ضد الإخوان وتمت إزاحة الرئيس محمد مرسي، وقام الثاني باتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات أخيرا لتفويض نفوذ النهضة في تونس.

طوي الجانب الأكبر من صفحة الإخوان في مصر بكل ملامساتها

وتعديلاتها السياسية والأمنية، وتحول السيسي إلى شبح لقيادات الجماعة والمتحالفين معها، ولا تزال صفحاتهم في تونس مفتوحة حتى الآن، وبصرف النظر عن التشابه مصر فقد يتحول قيس سعيد إلى شبح لهم في تونس أيضا.

يعرف من تعاملوا مع شخصيات إخوانية قيادية محدودية ذكائهم السياسي وعدم قدرتهم على تقييم الأمور بصورة موضوعية وصحيحة، وحصر تقييم الولاء أو العدا في إطار الالتزام الديني بمعناه التقليدي، أي العبادات من صلاة وصوم وذكاء وكل ما له علاقة بالتدين الظاهري، بقطع النظر عن المعاملات والأخلاق، وما يسهل وقوعهم في الأخطاء أن قصورهم السياسي صفة باتت تطاردهم أكثر من ذكاء خصومهم.

تعرضت لموقف شخصي عندما كنت مشرفا على صفحات الرأي بجريدة الأهرام لنحو ست سنوات، بينها العام الذي حكم فيه الإخوان مصر (يونيو 2012 - يونيو 2013)، حيث طلب مني رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام الإخواني ممدوح الولي وقف جميع كتاب اليسار والناسيين من النشر على صفحات الأهرام، في مقدمتهم نبيل عبدالفتاح وأحمد الجمال وعبدالغفار شكر، بذريعة أنهم يشربون الخمر ولا يؤدون الصلاة، ثم أرفق قائلا "إنهم يكفون المؤسسة أموالا طائلة".

كان ردي أن هؤلاء يمكن الاتفاق معهم على الكتابة دون مقابل مادي، وتعهدت له بذلك من دون الرجوع لهم وأنا على ثقة بمواقفهم، وعندما أجهضت حجته المألمة رد بان كتاباتهم تفسد الناس والمجتمع ولا تعتبر عن مصر كدولة مسلمة، ويمكن استبدالهم بمجموعة من الأسماء الجديدة، مشيرا في حينه إلى شخصيات كلها تنتمي للإخوان.

كان الحوار عنيًا لأنه خلا من المهنية وعبر عن رؤية ضيقة للأخلاق والكتابة والتقييم حسب الانتماء السياسي وليس الكفاءة، فقلت له إنك بذلك تحول جريدة الأهرام بتاريخها الكبير إلى نسخة أخرى من صحيفة الحرية والعدالة الناطقة بلسان حزب الإخوان (الحرية والعدالة أيضا) ويقرأها كوادر الإخوان فقط.

بدأ الرجل مقتنعا بوجهة نظري، لكنه لم يغفر مناقشتي وحدث حججه واتخذ قرارا بإقالي من رئاسة قسم

الجانب الأكبر من صفحة الإخوان طوي في مصر وتحول السيسى إلى شبح لقيادات الجماعة وبصرف النظر عن التشابه والتنافر قد يتحول قيس سعيد إلى شبح لهم في تونس أيضا

الرائ لم أعلم به إلا بعد عدة أشهر عندما اختلفت مع رئيس تحرير الأهرام الأسبق عبدالناصر سلامة بخصوص تحفظي على ازدياد مساحة الكتاب الملتزمين للإخوان بجوار غيرهم، لأن أسماء كتاب اليسار التي أشرت إليها أنفا ظلت تواصل الكتابة، ما يفقد الجريدة دورها التنويري لأن هناك قراء ومتقنين أبلغوني أن وجود كتاب غير إخوان يمنحهم ثقة في أن الدولة لم يختطفها الإخوان.

أخرج سلامة ورقة من درج مكتبته بإمضاء ممدوح الولي تفيد بإقالي من منصبه وإبلاغني أنه امتنع عن تنفيذها لأنه رأى أن الصيغة التي أدير بها صفحات الرأي حافظت على مهنية الجريدة بعد أن تسلمت إليها أسماء إخوانية، لكنها لم تكن جائرة على كتاب من توجهات سياسية مختلفة تماما معهم.

حافظ هذا التوازن على جزء معتبر من تقاليد الأهرام وتنوعها السياسي، وكشف عن ضيق أفق الإخوان فقد كانوا يتصورون أن مجرد الهيمنة على مكان ما تكفي للسيطرة على مقادير، ولا يعلمون أن هناك أساليب متباينة للمقاومة وأن وضع أسماء ملتزمة دينيا بصورة ظاهرة أو تنتمي إليهم لا يعني السيطرة طالما أن بجوارهم كتابا آخرين.

وقعت جماعة الإخوان في العديد من المحطات التي أكدت عدم قدرتها على القراءة السياسية العميقة، وصممت على المضي قدما في نهجها بلا عبء أو عظة، وما يوضح تعدد الأخطاء وتكرارها أن الجماعة تفترق دوما إلى خبراء في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وتبدو غالبية القيادات في مصر أو غيرها ممن تلقوا دراسات عملية في الطب والصيدلة والهندسة والزراعة والعلوم، والعدد الكبير الذي انشق عن الجماعة أو اختلف معها كان من دارسي العلوم النظرية التي تقوم على التفكير.

يؤكد اختيار المنتسبين إلى الجماعة وفقا لمعيار الالتزام الديني والمظاهر الزائفة والسمع والطاعة عمق الخلل في الأفكار التي تتبناها، ما يفسر الإخفاق المستمر في الرؤى والحسابات، ولن تكون مصر أو تونس المحطة الأخيرة في هذا السياق لأن المنهج الجامد والمختل الذي ينتقل منه الإخوان لا يستقيم مع التفاعلات المتغيرة، وهو ما يعزز فكرة محاكمتهم أولا بتهمة الغباء السياسي.

